

حزب الله يذكي الطائفية في مواجهة معارضيه

الحزب اللبناني يحشد مذهبيا عبر تخوين البطريك الراعي واتهامه بالعمالة لإسرائيل

بينما تتسع قاعدة اللبنانيين المناوئين للتصعيد العسكري المفاجئ مع إسرائيل على الجبهة الجنوبية واعتباره تعميقاً لأزمة الداخل خدمة لأجندات إقليمية، وجد حزب الله في توجيه تهم العمالة والخيانة سبيلاً لمواجهة مناوئيه.

بيروت - لجا حزب الله اللبناني إلى العزف على وتر إثارة النزعات الطائفية والمذهبية وتوظيفها ضد مناوئي أجنداته الإقليمية الموالية لإيران بعد أن أوعز لانصاره على شبكات التواصل الاجتماعي بتخوين البطريك الماروني بشارة بطرس الراعي الذي دعا الجيش اللبناني إلى إيقاف إطلاق ميليشيات الحزب الصوري على إسرائيل من أجل مصلحة لبنان الذي يعاني ازمتاً داخلية حادة.

وأدان الرئيس اللبناني ميشال عون ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس تيار المستقبل سعد الحريري الحملة التي استهدفت البطريك الماروني.

وتوجّه جعجع إلى أمين عام حزب الله حسن نصرالله قائلاً "يا سيد نصرالله لو حدثت نفس الظروف في منطقة أخرى كان حدث نفس الأمر وأكثرية ساحقة من الشعب اللبناني لا يريدون هذه الأحداث وما حدث في شويها ليس خيانة ولا عمالة، وأصدق كلام ممكن أن تسمعه يا سيد نصرالله جاء من قرويين يزرعون ليعيشوا، والناس قالت نفس الأمر في كل لبنان خلال الانتفاضة الشعبية وتعبت من معادلتكم".

واعتبر أن "المسؤولين في حزب الله كالعادة، يتجهون نحو الاتهام بالعمالة بدل التوقف عند حادثة بلدة شويها والتفكير فيها بمنطق".

واعترض أهالي شويها قضاء حاصبيا (جنوب) عناصر من حزب الله يستعدون لإطلاق صواريخ على إسرائيل من البلدة، ثم قاموا بتوقيفهم وتسليمهم إلى الجيش رفضاً لاستخدام قريتهم منصة، ما أدى إلى احتكاك طائفي في أكثر من محافظة. وكادت الواقعة التي نفخ فيها أنصار حزب الله تتسبب في أزمة بين اللبنانيين. وانتشر شريط فيديو لأهالي شويها الذين يمثلون الدرزي، وهم يعترضون شاحنة محملة برجمات صواريخ، بينما كان حزب الله يُعلن مسؤوليته عن هذه العملية في بيان، واعتبرها رداً على

ميشال عون
التعرض للامم
البطريكي مدان
ومرفوض

سمير جعجع
مسؤولو حزب الله
كالعادة يتجهون نحو
الاتهام بالعمالة



ووفق بيان أصدرته الرئاسة اللبنانية الثلاثاء قال عون في اتصال هاتفي مع البطريك الراعي إن التعرض للمقام البطريكي وشخص البطريك "مدان ومرفوض".

وأكد عون أن "حرية الرأي والتعبير مصانة بال دستور، وأي رأي آخر يجب أن يبقى في الإطار السياسي ولا ينجح إلى التجريح والإساءة".

والأحد طلب البطريك الماروني من الجيش اللبناني "السيطرة على كامل أراضي الجنوب ومنع إطلاق صواريخ من الأراضي اللبنانية حرصاً على سلامة البلاد"، وهو ما دفع ناشطين مؤيدون لجماعة حزب الله إلى شن حملة ضدّه على مواقع التواصل الاجتماعي وصلت إلى حد اتهامه بالعمالة لإسرائيل تنديداً بالواقف التي أطلقها.



تضامن واسع مع الراعي ضد حزب الله

لم تعد في صالحه، وأن اللبنانيين لم يعودوا قادرين على السكوت عن أجندات الحزب العسكرية والسياسية التي تضع لبنان كواجهة لها.

وفي أبريل الماضي هاجم الراعي حزب الله، مؤكداً أن الحزب يشكل "قوة عسكرية إيرانية وليست لبنانية".

وفي حديث متلفز قال الراعي إن حزب الله "قوة عسكرية إيرانية في لبنان"، مذكراً ب"القرارات الدولية الصادرة والتي تتعلق بموضوع السلاح وكل الميليشيات على الأرض اللبنانية وبقضية بسط سيطرة الدولة على أراضيها".

وأكد على "ضرورة اعتماد الحياض في النزاعات الإقليمية لإنقاذ لبنان من المزيد من الفوضى"، لافتاً إلى أن "لبنان كان في ما مضى سويسرا الشرق الأوسط، ولكنه اليوم جهنم، وهذا ليس بالامر الذي يمكننا أن نفرح به".

الاجتماعي الضوء الأخضر لتخوين الطوائف اللبنانية غير المسلمة واتهام من رفض تصعيده وتسخينه لجبهة الجنوب بالعمالة لإسرائيل عندما أشار في بيانته إلى أن "المقاومة الإسلامية المسلمين من الموارنة الذين يمثلهم الراعي والدرزي من صفة المقاومين والمدافعين عن لبنان".

وتكشف حادثة منع الحزب من إطلاق الصواريخ رفض فئات من اللبنانيين لانتسطة حزب الله التي تجر البلاد إلى معارك غير محسوبة مع إسرائيل، خاصة أن الحزب يفكر فقط في مكاسبه السياسية ومكاسب إيران من المواجهة دون أن يضع في اعتباره الخسائر في الأرواح والممتلكات التي يتعرض لها السكان خلال كل مواجهة.

ويظهر تصدي مجموعة من اللبنانيين وبشكل علني لمقاتلي الحزب أن الأوضاع

بالرذ على الاعتداءات الصهيونية على لبنان باستهداف محيط مواقع العدو الإسرائيلي في مزارع شبعاً بصليبات صاروخية من مناطق حرجية بعيدة تماماً عن المناطق السكنية، حفاظاً على أمن المواطنين".

واعتبر حزب الله في بيانه أن "المقاومة الإسلامية كانت ولا تزال وستبقى من أحرص الناس على أهلها وعدم تعريضهم لأي أذى خلال عملها المقاوم، وهي التي تدفع الدماء الزكية من شبابها لحفاظ على أمن لبنان ومواطنيه".

وعلى الفور بدأت حملة على مواقع التواصل الاجتماعي، فظهر من يرفض قيام حزب الله بإطلاق صواريخ من مناطق قريبة من السكان، كما ظهر من يعترض على هذه العملية بوصفها عملاً إيرانياً.

ويرى مراقبون أن حزب الله أعطى انصاره على مواقع التواصل

القصف الذي استهدف منطقة الدمشقية جنوبي لبنان ليل الأربعاء - الخميس الماضي.

وتدخل الجيش اللبناني وعدد من أهالي القرية لتهدئة الوضع. وبعد فترة من احتجاج الشاحنة وسائقها ومرافقيه، وهدم أربعة، تحركت عناصر من الجيش ومخابراته، وعملت على التحفظ على الشاحنة، وكذلك الشبان، في ظل اعتراض بعض أهالي المنطقة، فيما حاول بعضهم إنهاء المشكلة سريعاً ومساعدة الجيش على سحب الآلية وترك المحتجزين، وهو ما حدث بالفعل.

وبعدما أصدر حزب الله بيانه الخاص بتبني عملية إطلاق الصواريخ عاد فقال في بيان لاحق "لدى عودة المقاومين من عملهم، وأنشاء مروهم بمنطقة شويها في قضاء حاصبيا، أقدم عدد من المواطنين على اعتراضهم، بعدما قاموا عند الساعة 11:15 من ظهر يوم الجمعة

قلق أردني من تصاعد المعارك في درعا

وأضاف "لذلك على صانع القرار والقادة العسكريين أن يأخذوا ذلك بالحسبان، وأن يكونوا بأعلى درجات الاستعداد لمراقبة الحدود والحيلولة دون حدوث أي اختراقات".

وحول إمكانية لجوء الأردن إلى معاهداته الدفاعية مع الولايات المتحدة في مواجهة أي تداعيات على أمنه، شدد البويري على أن "الأردن قادر تاريخياً على حماية أمنه الوطني دون الحاجة إلى قوات أميركية".

وقال البويري "نحن نرى أن الأردن لن يسمح في الوقت ذاته بقدوم الفصائل المسلحة إلى حدوده، فعمان تفضل وجود قوات النظام في أدلب على غيرها من أجل منع أي هجرة باتجاه الأراضي الأردنية. وعبر عن اعتقاده بوجود توجس أممي رغم الاستراتيجية الدفاعية الجيدة التي وضعها الأردن، وناوياً وجود فوجات أمنية تسهل قدوم اللاجئين".

ونوه إلى أن "التهديد على أمن الأردن قد يكون إذا ما حدثت مواجهة إيرانية - إسرائيلية، خاصة مع وجود الطائرات المسيرة، والتي تعتبر تهديداً لأمن البلدان نظراً لتقنياتها في ضرب أهدافها".

وأشار أبووار، وهو لواء طيار مقاتل، إلى أن هناك "قلقاً آخر في ما يتعلق باستخدام الصواريخ الباليستية وسقوط شظاياها فوق الأردن".

واعتبر فايز البويري المحلل العسكري والخبير الاستراتيجي أن وجود قوات إيرانية قرب الحدود "يقض مضاجع الأردن رسمياً وشعبياً".

وقال البويري "الميليشيات الإيرانية لو استطاعت أن تؤثر على الأمن الوطني الأردني فإنها لن تناخر لحظة".

ويقول المحلل العسكري مأمون أبووار "اعتقد أن ما يجري في درعا هو مرحلة تطهير تدريجي، وترحيل لسكانها 50 ألفاً، وهنا تكمن المعضلة، فأين سينهبون؟".

وعن تداعيات ما يجري من نزوح لأهالي درعا استبعد أبووار أن يسعى الأردن لإقامة منطقة آمنة على حدوده مع سوريا نظراً إلى ما تحتاجه من حماية أمنية وإشراف وغير ذلك. وأكد على أن الأردن لن يسمح في الوقت ذاته بقدوم الفصائل المسلحة إلى حدوده، فعمان تفضل وجود قوات النظام في أدلب على غيرها من أجل منع أي هجرة باتجاه الأراضي الأردنية. وعبر عن اعتقاده بوجود توجس أممي رغم الاستراتيجية الدفاعية الجيدة التي وضعها الأردن، وناوياً وجود فوجات أمنية تسهل قدوم اللاجئين".

ونوه إلى أن "التهديد على أمن الأردن قد يكون إذا ما حدثت مواجهة إيرانية - إسرائيلية، خاصة مع وجود الطائرات المسيرة، والتي تعتبر تهديداً لأمن البلدان نظراً لتقنياتها في ضرب أهدافها".

وأشار أبووار، وهو لواء طيار مقاتل، إلى أن هناك "قلقاً آخر في ما يتعلق باستخدام الصواريخ الباليستية وسقوط شظاياها فوق الأردن".

واعتبر فايز البويري المحلل العسكري والخبير الاستراتيجي أن وجود قوات إيرانية قرب الحدود "يقض مضاجع الأردن رسمياً وشعبياً".

وقال البويري "الميليشيات الإيرانية لو استطاعت أن تؤثر على الأمن الوطني الأردني فإنها لن تناخر لحظة".

مسيرة إيرانية الصنع، وتم التعامل معها.

والأردن من بين أكثر دول العالم تأثراً بما تشهده جارتها الشمالية، فبعد أن كان على أهية الاستعداد لإعادة تشغيل كلي معبره الحدودي جابر - نصيب الرابط مع سوريا على أمل تنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية، قرر في الحادي والثلاثين من يوليو الماضي إغلاقه بالكامل، مرجعاً ذلك إلى "تطورات الأوضاع الأمنية في الجانب السوري".

ودعا الأردن مراراً إلى حل سياسي للأزمة السورية، وهو ما عبر عنه مسؤولوه وساسته في الكثير من المناسبات، لكنه في الوقت ذاته يسعى جاهداً لتجنب أي تداعيات أخرى قد تطاله نتيجة التطورات الأخيرة في محافظة درعا.



عين أردنية على ما وراء الحدود

السودان يتعهد بالعمل مع الجنائية الدولية لتحقيق العدالة في دارفور

وتُلق كوشيب، وهو أحد كبار قادة ميليشيا الجنجويد (الدعم السريع) في التاسع من يونيو 2020 إلى عهدة المحكمة الجنائية، بعدما سلم نفسه طواعية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

والمطوبون اله الآخرون هم: البشير (77 عاماً)، وأحمد محمد هارون (56 عاماً) والي شمال كردفان السابق، وعبدالرحيم محمد حسين (72 عاماً) وزير الدفاع السابق، وعبدالله بنده (58 عاماً) أحد القادة المتطرفين في دارفور.

وبدأت في الحادي والعشرين من يوليو 2020 أولى جلسات محاكمة البشير، مع آخرين، باتهامات بنفونها بينها تدبير انقلاب 1989، و"تقويض النظام الدستوري".

وفي 2003 اندلع في إقليم دارفور نزاع مسلح بين القوات الحكومية وحركات مسلحة متمردة، أودى بحياة حوالي 300 ألف، وشرد نحو 2.5 مليون آخرين، وفق الأمم المتحدة.

وتواجه الحكومة الانتقالية في السودان تحدياً كبيراً يتمثل في تحقيق العدالة التي كانت الدافع الرئيسي وراء ثورة ديسمبر 2018 التي أطاحت بالرئيس المعزول.

ومن المتوقع أن يتم قريباً سن قانون لتأسيس لجنة العدالة الانتقالية التي ستقوم المشاورات الوطنية لتقييم ما تعتبره المجتمعات المختلفة في السودان إضافة لما ارتكب في الماضي من جرائم وكيفية تحقيق ذلك.

الخرطوم - تعهد السودان الثلاثاء بالعمل مع المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق العدالة لضحايا الحرب في إقليم دارفور غربي البلاد، فيما فتحت مصادقة الخرطوم على معاهدة روما مسارات قضائية دولية أمام رموز النظام السابق المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية والتي لا تزال تعرقلها الحسابات السياسية صلب السلطة الانتقالية.

وأكد وزير العدل السوداني نصرالدين عبدالباري الثلاثاء خلال استقباله في الخرطوم مدعي عام المحكمة الجنائية كريم أسد خان "اهتمام الحكومة الانتقالية بتحقيق العدالة في البلاد، والعمل مع المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق العدالة لضحايا الحرب في دارفور".

والآن وصل أسد خان إلى الخرطوم في زيارة هي الأولى له للسودان منذ توليه المنصب في السادس عشر من يونيو الماضي، تستمر حتى الخميس المقبل.

وفي يونيو 2020 أبلغت المدعية العامة السابقة للمحكمة الجنائية فاتو بنسودا مجلس الأمن بأن علي محمد علي عبدالرحمن المعروف باسم "كوشيب" (72 عاماً)، المتهم بارتكاب جرائم حرب في دارفور، بات رهناً الاحتجاز بمقر المحكمة في مدينة لاهاي بهولندا، كما طالبت بتسليم المحكمة 4 متهمين آخرين، بينهم الرئيس المخلع عمر البشير.



مأمون أبووار
هناك توجس أممي في الأردن رغم وجود استراتيجية دفاعية

واعتبر أن تواجد القوات الأميركية في الأردن "هو تعاون استراتيجي، كما هو الحال لدول أخرى".

وفي الخامس والعشرين من يونيو الماضي فرضت قوات النظام السوري والميليشيات التابعة لها حصاراً على منطقة درعا البلد بمحافظة درعا، بعد رفض المعارضة تسليم السلاح الخفيف، باعتباره مخالفاً لاتفاق تم بوساطة روسية عام 2018، ونص على تسليم السلاح الثقيل والمتوسط.

وفي السادس والعشرين من يونيو الماضي توصلت لجنة المصالحة بدرعا البلد وقوات النظام إلى اتفاق يقضي بسحب جزئي للأسلحة الخفيفة المتبقية بأيدي قوات المعارضة، ووجود جزئي لقوات النظام، إلا أن الأخيرة أخلت بالاتفاق وأصررت على السيطرة الكاملة على المنطقة.